



إطار الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة

2025 – 2023

لبنان

صحيفة الإضاء

من خلال إطار الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة (UNSDCF)، يتعهد فريق الأمم المتحدة القطري في لبنان بالعمل لدعم الحكومة اللبنانية في استيفاء أولويات التنمية في البلاد للفترة الممتدة بين كانون الثاني/يناير 2023 وكانون الأول/ديسمبر 2025.

ومن خلال تنفيذ هذا الإطار، يعيد فريق الأمم المتحدة القطري في لبنان التأكيد على التزامه بالاستفادة من موارده وقدراته بطريقة متسقة ومتكاملة بهدف الارتقاء بمستوى حياة الأشخاص المقيمين في لبنان.

ويعتبر إطار الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة ثمرة المشاورات التي أجراها مختلف أعضاء فريق الأمم المتحدة القطري مع الحكومة اللبنانية والجهات الحكومية المحلية ومنظمات المجتمع المدني وشركاء التنمية والقطاع الخاص للحرص على أن يعكس هذا الإطار أولويات البلاد.

وعبر التوقيع على ما يلي، بتاريخ 28 نيسان/أبريل 2022، توافق الحكومة اللبنانية وفريق الأمم المتحدة القطري في لبنان على هذا الإطار كقاعدة للتعاون بين الطرفين للفترة 2023-2025 كما يعبران عن التزامهما في تحقيق نتائجه.

نجاه رشدي
المنسقة المقيمة للأمم المتحدة في لبنان

دولة رئيس مجلس الوزراء نجيب ميقاتي
رئيس الحكومة اللبنانية



إمضاءات وكالات وصناديق وبرامج الأمم المتحدة

أسمى قرداجي
رئيسة مكتب صندوق الأمم المتحدة للسكان

عبد الله الوردات
ممثل برنامج الأغذية العالمي

كريستيان هاينزل
مدير إقليمي لبرنامج متطوعي الأمم المتحدة

أياكي إيتو
ممثل مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين

كوستانزا فارينا
مديرة إقليمية لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة - اليونسكو

كلاوديو كوردوني
مدير شؤون وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، لبنان - الأونروا

إيمانويل كالينزي
ممثل منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية - اليونيدو

كرستينا ألبرت
ممثلة إقليمية لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة

إيتي هيغينز
ممثلة منظمة الأمم المتحدة للطفولة بالإنابة - اليونيسف

إينيان كاريم
ممثل منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة بالإنابة - الفاو

ماتيو لوسيانو
رئيس مكتب المنظمة الدولية للهجرة

إيمان الشنقيطي
ممثلة منظمة الصحة العالمية



منير ثابت
نائب أمين تنفيذي للجنة الاقتصادية والاجتماعية
لغربي آسيا - الإسكوا

ميلاني هاونشتاين
ممثلة مُقيمة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

رايتشل دوري-ويكس
رئيسة مكتب هيئة الأمم المتحدة للمرأة في لبنان

محمد عثمان أكرم
مدير إقليمي لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

ريا جرادات
مديرة إقليمية لمنظمة العمل الدولية

رويدا الحاج
مديرة إقليمية لمكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان

تاينا كريستيانسن
رئيسة البرنامج القطري في لبنان لبرنامج الأمم
المتحدة للمستوطنات البشرية

سامي ديماسي
ممثل برنامج الأمم المتحدة للبيئة
مدير إقليمي لمكتب غرب آسيا



قائمة المحتويات

6.....	الاختصارات.....
8.....	ملخص تنفيذي.....
10.....	الفصل الأول: التقدّم المحرز في البلاد نحو تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030.....
12.....	الفصل الثاني: دعم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية لتحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030.....
12.....	2.1 نطاق تطبيق إطار التعاون.....
13.....	2.2 النتائج المتوخاة من إطار التعاون.....
13.....	الأشخاص (أهداف التنمية المستدامة 1، 2، 3، 4، 5، 6، 8، 10، 11، و 16).....
16.....	الازدهار (أهداف التنمية المستدامة 2، 5، 7، 8، 9، 10، و 11).....
17.....	السلام (هدف التنمية المستدامة 16، المرتبط بالأهداف 5، 10، و 17).....
20.....	الكوكب (أهداف التنمية المستدامة 2، 6، 11، 12، 13، و 15).....
21.....	2.3 أوجه التآزر بين الأطر الأخرى التي تساهم فيها الأمم المتحدة.....
21.....	2.4 الميزة النسبية للأمم المتحدة.....
22.....	الفصل الثالث: خطة تنفيذ إطار التعاون.....
23.....	3.1 الشراكات.....
23.....	3.2 التواصل.....
23.....	3.3 التمويل.....
24.....	3.4 خطط العمل المشتركة.....
24.....	3.5 الحوكمة.....
25.....	الفصل الرابع: الرصد والتقييم.....



الاختصارات

International Labour Organization	ILO	Reform, Recovery and Reconstruction Framework	3RF
منظمة العمل الدولية		إطار الإصلاح والتعافي وإعادة الإعمار	
International Monetary Fund	IMF	Basic Cooperation Agreement	BCA
صندوق النقد الدولي		اتفاق التعاون الأساسي	
International Organization for Migration	IOM	Business Operations Strategy	BOS
المنظمة الدولية للهجرة		استراتيجية تسيير الأعمال	
Joint Steering Committee	JSC	Central Administration of Statistics	CAS
لجنة توجيهية مشتركة		إدارة الإحصاء المركزي	
Joint Work Plans	JWP	UN Convention against Corruption	CAC
خطط العمل المشتركة		اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد	
Lebanon Crisis Response Plan	LCRP	Common Country Analysis	CCA
خطة لبنان للاستجابة للأزمة		التحليل القطري المشترك	
Leave No One behind	LNOB	Civil Society Organizations	CSOs
عدم ترك أي أحد خلف الركب		منظمات المجتمع المدني	
Management and Accountability Framework	MAF	Economic and Social Commission for Western Asia	ESCWA
الإطار المتعلق بالإدارة والمساءلة		اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا – الإسكوا	
Monitoring and Evaluation	M&E	Fund Authorization and Certificate of Expenditures	FACE
الرصد والتقييم		استمارة الإذن بالصرف وشهادة الإنفاق	
Micro, Small and Medium Enterprises	MSME	Food and Agriculture Organization	FAO
المؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة		منظمة الأغذية والزراعة	
National Anti-Corruption Strategy	NACS	Food Insecurity Experience Scale	FIES
الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد		مقياس المعاناة من انعدام الأمن الغذائي	
National Action Plan on Women, Peace and Security	NAP WPS	Global Compact for Migration	GCM
خطة العمل الوطنية بشأن المرأة والسلام والأمن		الاتفاق العالمي من أجل الهجرة	
Non-Governmental Organizations	NGOs	Gross Domestic Product	GDP
المنظمات غير الحكومية		إجمالي الناتج المحلي	
National Poverty Targeting Programme	NPTP	Gender Equality and Women's Empowerment	GEWE
البرنامج الوطني لاستهداف الفقر		المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة	
National Social Security Fund	NSSF	Harmonized Approach to Cash Transfers	HACT
الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي		النهج المنسق للتحويلات النقدية	
New Way of Working	NWOW	Humanitarian-Development-Peace Nexus	HDPN
طريقة جديدة للعمل		النهج الترابطي بين العمل الإنساني والتنمية والسلام	
Official Development Assistance	ODA	Human Rights Based Approach	HRBA
مساعدة إنمائية رسمية		نهج قائم على حقوق الإنسان	
Office of the United Nations High Commissioner for Human Rights	OHCHR	Human Rights Due Diligence Policy	HRDDP
مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان		سياسة بذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان	
Operation Management Team	OMT	International Fund for Agricultural Development	IFAD
فريق إدارة العمليات		الصندوق الدولي للتنمية الزراعية	
		Intergovernmental Organization	IGO
		منظمة حكومية دولية	



United Nations Office on Drugs and Crime	UNODC	Programme Management Team	PMT
مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة		فريق إدارة البرنامج	
United Nations Office for Project Services	UNOPS	Resident Coordinator/Humanitarian Coordinator/UN Deputy Special Coordinator	RC/HC/DSCL
مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع			
United Nations Sustainable Development Cooperation Framework	UNSDCF	منسق مُقيم/منسق الشؤون الإنسانية/نائب المنسق الخاص للأمم المتحدة في لبنان	
إطار الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة		Standard Basic Assistance Agreement	SBAA
United Nations Relief and Works Agency for Palestine Refugees in the Near East	UNRWA	اتفاق المساعدة الأساسي المُوحد	
وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى		Sustainable Development Goals	SDGs
United Nations Volunteers	UNV	أهداف التنمية المستدامة	
برنامج متطوعي الأمم المتحدة		Standard Operating Procedures	SOPs
World Food Programme	WFP	الإجراءات التشغيلية المُوحد	
برنامج الأغذية العالمي		United Nations	UN
World Health Organization	WHO	الأمم المتحدة	
منظمة الصحة العالمية		United Nations Country Team	UNCT
Women, Peace and Security	WPS	فريق الأمم المتحدة القطري	
المرأة والسلام والأمن		United Nations Development Programme	UNDP
		برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	
		United Nations Environment Programme	UNEP
		برنامج الأمم المتحدة للبيئة	
		United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization	UNESCO
		منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة - اليونسكو	
		United Nations Economic and Social Commission for Western Asia	UNESCWA
		اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا - الإسكوا	
		United Nations Population Fund	UNFPA
		صندوق الأمم المتحدة للسكان	
		United Nations Human Settlements Programme	UN-Habitat
		برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية	
		United Nations High Commissioner for Refugees	UNHCR
		مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين	
		United Nations Children's Fund	UNICEF
		منظمة الأمم المتحدة للطفولة - اليونيسف	
		United Nations Industrial Development Organization	UNIDO
		منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية - اليونيدو	



ملخص تنفيذي

تتسبب الأزمات المتعددة والمتفاقمة في مصاعب جسيمة للأشخاص المقيمين في لبنان، مما يُفاقم من الاختلالات واللامساواة ونقاط الضعف والمخاطر الراهنة، بخاصة للفئات الأكثر ضعفاً وقابلية للتضرر¹. وتسهم الخسائر الحاصلة في النشاط الاقتصادي والإيرادات الضريبية، المقترنة بارتفاع معدلات التضخم والفقر، في تفاقم سلسلة من المشاكل السياسية والاجتماعية والبيئية التي لا تسفر عن زيادة المعاناة الإنسانية وحسب، بل تضاعف أيضاً من مخاطر حدوث صراع وانعدام الاستقرار. ويرجح أن تحتل الأزمات الاقتصادية والمالية المرتبات الثلاث الأولى الأكثر حدة على الصعيد العالمي منذ منتصف القرن التاسع عشر². ويتوقع أن تطول الأزمات، لا سيما في غياب خطة شاملة تؤول إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي والمالي أو خطة جماعية متكاملة لإرساء التنمية المستدامة. ويستلزم لبنان "نهجاً للحكومة بأسرها وللمجتمع بأسره" لتحديد عقد اجتماعي شامل قائم على حقوق الإنسان وعلى بيئة مؤاتية لإطلاق الحوار الشامل للجميع. كما أن مشاركة وتمثيل المرأة والشباب عاملان مفصليان لضمان التغيير المستدام والفعال في لبنان. وينبغي لأي عقد اجتماعي شامل أن يعزز رؤية متكاملة للبنان موحد على رغم تنوعه يكون دامجاً للفئات السكانية المهمشة.

قد أصدرت الوزارات المختلفة سياسات اجتماعية وبيئية واقتصادية وخطط تنفيذية خاصة بها. وفي حين يمكن ربط هذه السياسات والخطط غالباً بقضايا تنموية هامة وبأهداف التنمية المستدامة (SDGs)، إلا أنها ليست جزءاً من الإطار الوطني المتكامل للتنمية المستدامة بما ينسجم مع الرؤية والنهج التي تتمحور حولها خطة التنمية المستدامة لعام 2030، مما يقوّض التقدم المحرز في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

يتوجب على الأمم المتحدة (UN) وشركائها العمل مع الحكومة للحرص على عدم نشوب أزمة إنسانية طويلة الأمد بالنسبة للبنانيين. وتلتزم الحكومة اللبنانية بالاستقرار وإيجاد مقاربات تحويلية ومرنة لإحقاق التنمية المستدامة والسلام لتحقيق الرفاه للأشخاص المقيمين في لبنان. ويعتمد تحقيق الأولويات المنصوص عليها في إطار الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة (UNSDCF) للفترة 2023-2025 على تنفيذ رزمة شاملة من الإصلاحات الرئيسية في المجالات الأولوية الأولى التي من شأنها تعزيز دعم الأمم المتحدة للبنان في استيفاء أهداف التنمية المستدامة.

إدراكاً منها أن الحلول المطلوبة لتذليل الأزمات الراهنة في لبنان تقع أولاً على عاتق الحكومة اللبنانية، إن الأمم المتحدة على أهبة الاستعداد لتقديم الدعم إلى لبنان في مجال تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وتلبية الاحتياجات الحالية. وفضلاً لدعم الأسرة الدولية، ستساهم الأمم المتحدة وشركاؤها في توفير الخدمات الأساسية للسكان، وتدعيم المؤسسات الفعالة والخاضعة للمساءلة في تلبية الاحتياجات الأساسية للأشخاص، والوفاء بالالتزامات الدولية، بما فيها تلك المتعلقة بحقوق الإنسان. كذلك، إن الحرص على المشاركة الدامجة في المجالات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والبيئية والقانونية، والتصدي لأوجه التمييز والعنف ضد النساء والفتيات، سيكونان عاملين حاسمين في عملية تسريع تنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

يعتبر إطار الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة، المُشار إليه فيما يلي كإطار التعاون (CF)، بمثابة الوثيقة الاستراتيجية الأممية الرئيسية الهادفة إلى دعم تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 والحفاظ على السلام في لبنان للفترة 2023-2025. ويضمن إطار التعاون قيام هيئات الأمم المتحدة بأنشطتها تنفيذياً لهدف مشترك بأكثر الطرق فعالية وكفاءة حسب الأولويات، بما يتواءم مع الأولويات الوطنية للتنمية التي تم تحديدها بصورة مشتركة مع الحكومة وشركاء التنمية والأشخاص المقيمين في لبنان. كما يمثل آلية المساءلة الرئيسية بين الأمم المتحدة والحكومة اللبنانية، وفيما بين وكالات الأمم المتحدة وشركائها، لضمان النتائج التنموية ذات الملكية المشتركة.

ويسترشد إطار التعاون هذا بالتحليل القطري المشترك (CCA) للأمم المتحدة، وهو التقييم المستقل والجماعي والمتكامل والتطلعي القائم على الأدلة لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية (بما في ذلك توصيف الوضع في البلاد)، ويستنبر كذلك بالتحليل (الأسباب وجذورها مع الآثار المترتبة عليها). لقد قدّم التحليل القطري المشترك نظرة عامة تحليلية قائمة على الأدلة لأهداف التنمية المستدامة، مصنّفة وفق خمس كلمات تبدأ بحرف "P" بالإنكليزية (السلام، الأشخاص، الكوكب، الازدهار، والشراكات). ويستند التحليل القطري المشترك إلى تحليل: (1) الإحصاءات والتحليلات والدراسات الاستقصائية

¹ يشير مصطلح "الأكثر قابلية للتضرر" في هذه الوثيقة إلى الفئات التالية: النساء، الأطفال، المسنين، المهاجرين، عديمي الجنسية، اللاجئين، الأشخاص ذوي الإعاقة، الأسر التي تُعيلها نساء، العائلات التي لديها أطفال، العمال في القطاع غير النظامي، والعاطلين عن العمل.

² البنك الدولي، "المرصد الاقتصادي للبنان: كانون الثاني/يناير 2022" ("Lebanon Economic Monitor: January 2022")



والدراسات الوطنية الرسمية (بما في ذلك الاستعراض الوطني الطوعي، 2018) من داخل منظومة الأمم المتحدة وخارجها؛ و 2) مشاورات موسّعة على الصعيدين الوطني والمحلي مع جميع كيانات الأمم المتحدة الموجودة في لبنان، ومع مجموعة كبيرة من أصحاب المصلحة والشركاء الخارجيين، بما في ذلك الحكومة ومنظمات المجتمع المدني والأوساط الأكاديمية ومراكز الفكر والجهات المانحة الدولية.

ويعتبر إطار التعاون بمثابة القاعدة التحليلية الجماعية للالتزام البرنامجي لبرنامج الأمم المتحدة القطري (UNCT). وهو يتركز حول الخطة الإصلاحية والرؤية التابعتين لأمين عام الأمم المتحدة والهادفتين إلى إعادة تموضع منظومة الأمم المتحدة الإنمائية بما يسمح باستيفاء الخطة العالمية والمتكاملة والتحويلية الخاصة بالتنمية المستدامة لعام 2030.

كذلك، يحدد إطار التعاون خطة محددة الأهداف للمساعدة في إعادة وضع لبنان على مسار التنمية الذي لا يمكن تحقيقه إلا من خلال إحراز التقدم في سنّ الإصلاحات القانونية والهيكلية الرئيسية وتنفيذها. ستطبّق الأمم المتحدة نهجًا احترازيًا يهدف إلى تقليل المخاطر وبناء القدرة على الصمود. وسيشمل ذلك تعزيز الجهود الإنسانية والإنمائية والمتصلة ببناء السلام والجهود السياسية والأمنية في لبنان بطريقة متّسقة ومنسّقة. نظرًا إلى الأزمات المتعددة التي تعصف بلبنان، تدرك الأمم المتحدة الحاجة إلى تحقيق الإنجازات بسرعة أكبر للمساهمة في معالجة الأسباب الجذرية التي تدفع الاحتياجات الإنسانية، وفي الوقت نفسه، إلى التصدي للمخاطر وقابلية التضجر على المدى القريب التي تعرقل التنمية والسلام. ومن شأن نهج «التنمية الطارئة» أن يعزز التنمية بشكل مختلف، الأمر الذي سيكون أكثر مرونة وفعالية. ولدعم هذا النهج، ستعمل الأمم المتحدة على تفعيل النهج الترابطي بين العمل الإنساني والتنمية والسلام.

ويتمحور إطار التعاون حول أربعة أهداف:

1. تحسين حياة ورفاه جميع الأشخاص في لبنان.
2. تحسين القطاعات الإنتاجية القابلة للتكيف والتنافسية من أجل تعزيز وشمولية فرص توليد المداخيل وسبل كسب العيش.
3. استدامة المجتمعات التي يسودها السلام والشمولية من أجل التنمية التشاركية والتمساوية.
4. استرداد الطبيعة والنظم البيئية الغنية في لبنان من أجل التعافي الأخضر الشامل للجميع.

ستقدّم الأمم المتحدة، فضلًا لتراكم خبراتها في العمل في لبنان، القدرات والخبرات الفنية والحيزّ المؤاتي لصنع السياسات والموارد لدعم الاستجابات المتّسقة والمتكاملة والمتعددة الأبعاد، بما في ذلك التحليلات والتخطيط والبرمجة المشتركة. ستعمل الأمم المتحدة والحكومة معًا لمعالجة الثغرات على مستوى البيانات ولتعزيز النظام البيئي للبيانات الوطنية ودون الوطنية، بما يسهم في تحسين السياسات القائمة على الأدلة، وتصميم البرامج، والتعلّم والرصد والتقييم، عبر استخدام نهج وبيانات وبحوث مبتكرة ومتعددة التخصصات. وسيتم البناء على المعارف والدروس المستفادة العالمية والإقليمية والوطنية بغية توفير حلول رائدة قائمة على الأدلة والبراهين.

ستقوم الأمم المتحدة بإسناد سياساتها وتدخلاتها كافةً إلى التحليل المتعدد الأبعاد الواعي بالمخاطر، وإلى تطبيق نهج عدم إلحاق الضرر، من منظور مراعاة الحساسيات لدى نشوء خلافات، والمساواة بين الجنسين، وحقوق الإنسان.

لن تتمكن الأمم المتحدة من تنفيذ إطار التعاون بطريقة منفردة. رغم أن الحكومة اللبنانية (بما في ذلك هيئاتها المحلية والوطنية) هي الشريك الرئيسي، فإن الأمم المتحدة ستعتمد على الشركاء المحليين والوطنيين والإقليميين والعالميين المحوريين (كالأوساط الأكاديمية، ومراكز الفكر، ومنظمات المجتمع المدني، والجهات المانحة، والمؤسسات المالية الدولية، ووسائل الإعلام، والقطاع الخاص، والقيادات الدينية، والاتحادات العمالية، والشركات) لاستيفاء احتياجات الأشخاص المقيمين في لبنان. وستستفيد الأمم المتحدة من ميزتها النسبية كونها منظمة محايدة متمحورة حول الإنسان لخلق مساحات حوارية شاملة للجميع بهدف تعزيز التماسك الاجتماعي.



الفصل الأول: التقدّم المحرز في البلاد نحو تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030

يعيش لبنان اليوم لحظة مفصلية. هو يتعرض لضغوط مالية كلية غير عادية بفعل الأزمة المالية والاقتصادية الأفتك في البلاد، والتي تفاقمت بسبب جائحة كوفيد-19 وانفجار مرفأ بيروت الكارثي. وتظهر البيانات المتوفرة خسائر في النشاط الاقتصادي والعائدات المالية، وارتفاع معدلات التضخم والفقر، مما يؤدي إلى تفاقم جملة من المشاكل السياسية والاجتماعية والبيئية التي تتسبب في معاناة إنسانية كبيرة وتضعف في الوقت عينه مخاطر الصراع وعدم الاستقرار.

أدت الأزمات المتعددة إلى زيادة التهديدات للسلام من خلال تأجيج التوترات وتعميق الاستقطاب بين الجماعات السياسية والطائفية اللبنانية، وزيادة التوترات بين اللبنانيين واللجئيين. وتستمر التوترات أيضًا بين مختلف الجهات الفاعلة المسلحة على طول الخط الأزرق. علاوة على ذلك، كان للأزمات الأثر الوخيم على تزايد العنف ضد المرأة، بالإضافة إلى أشكال العنف الأخرى، لا سيما تلك الناجمة عن خطاب الكراهية والمعلومات المغلوطة. تم تشكيل الحكومة الحالية في أيلول/سبتمبر 2021، وهي تضم امرأة واحدة فقط، مما يعكس نقص تمثيل المرأة في الحياة السياسية والعامّة، رغم دورها التحويلي والمصيري في مسار الإصلاح والتنمية.

ويتحمل الشعب اللبناني العبء الأكبر لتراكم الأزمات الهيكلية. إن الانهيار الاقتصادي والمالي المستمر متجذّر في نموذج الاقتصاد السياسي الذي فشل في تعزيز التنمية المستدامة. طيلة عقود، كان الاقتصاد اللبناني قائمًا على الخدمات، وموجهًا إلى الخارج، ومعتمدًا بشكل مفرط على رأس المال الأجنبي. كما تم تمويل إعادة الإعمار بعد الحرب من قبل القطاع العام، حيث اقترضت الحكومة بأسعار فائدة مرتفعة من القطاع المالي المحلي، مما أسفر في نهاية المطاف عن تنامي عجز الميزانية ووصول الدين العام إلى نسب مرتفعة توازي 180 في المائة من إجمالي الناتج المحلي في مطلع عام 2000. وللإبقاء على هذا النموذج الاقتصادي، استلزم النظام اللبناني تدفقًا وازدًا مستمرًا من الدولارات للحفاظ على سعر الصرف، وتسديد الفائدة على الدين العام، وتغطية احتياجات الواردات المدفوعة بالعملة الأجنبية. وقد تركز الإنفاق العام على خدمة الدين، والرواتب والأجور، وشركة كهرباء عالية التكلفة تديرها الدولة.

في أعقاب بداية الأزمة الراهنة، انكمش الاقتصاد اللبناني بنسبة تعادل 10.5 في المائة في عام 2021، وهو أعلى انكماش بين 193 دولة حول العالم³. ويتبع هذا الانكماش المدمر للانكماش السابق البالغ 21.4 في المائة في عام 2020، مما يعكس التدمير شبه الكامل للاقتصاد وتقلص إجمالي الناتج المحلي إلى 21.8 مليار دولار أمريكي. إن معدل التضخم في لبنان لعام 2021 هو ثالث أعلى معدل عالميًا بعد فنزويلا والسودان. أخيرًا، تعتبر نسبة الإيرادات الحكومية اللبنانية، التي بلغت 6.6 في المائة من إجمالي الناتج المحلي، ثالث أدنى نسبة عالميًا في عام 2021. وفقدت الليرة اللبنانية نسبة هائلة تصل إلى 92 في المائة من قيمتها بحلول أيلول/سبتمبر 2021، مما نسف القوة الشرائية لجميع السكان وقوّض الدّخل على نطاق واسع.

في آذار/مارس 2020، تخلّفت الحكومة اللبنانية عن سداد ديونها الخارجية (سندات اليورو - Eurobond)، وهذا يشكل فعليًا أول تخلّف عن سداد الديون السيادية للبلاد على الإطلاق، مما تسبب في إزاحة لبنان من الأسواق المالية العالمية. ثم وضعت الحكومة خطة اقتصادية كلية ومالية شاملة كأساس للتفاوض مع صندوق النقد الدولي (IMF) حول برنامج إنقاذ محتمل. وفي نيسان/أبريل 2022، توصلت السلطات اللبنانية وصندوق النقد الدولي إلى اتفاق على مستوى الموظفين حول السياسات الاقتصادية الشاملة. لا يزال هذا الاتفاق رهناً بموافقة إدارة صندوق النقد الدولي والمجلس التنفيذي بعد تنفيذ إصلاحات أساسية من قبل السلطات اللبنانية. ترخّب الأمم المتحدة بالاتفاق على مستوى الموظفين بين الحكومة وصندوق النقد الدولي بشأن السياسات الاقتصادية الشاملة وتعتبره خطوة إيجابية. وتكرّر الأمم المتحدة الحاجة إلى التنفيذ الكامل للإصلاحات لتمكين التعافي المستدام.

في حين لاحت أولى إشارات الأزمة الاقتصادية والمالية مع بداية عام 2011، إلا أن الأزمات المتعددة بدأت بصورة خطيرة فقط في عام 2019. بالفعل، تم فرض قيود على رؤوس الأموال بطلب من المصارف للحفاظ على السيولة ورأس المال. ومنذ ذلك الحين، يجاهد المودعون للوصول إلى القيمة الكاملة السابقة للأزمة لودائعهم المصرفية. كما يسود نظام سعر الصرف المتعدد.

³ <https://www.worldbank.org/en/co76yuntry/lebanon/publication/lebanon-economic-monitor-fall-2021-the-great-denial>



وأدت الأزمة الحالية المتشعبة إلى إطالة وتفاقم معدلات الفقر المرتفعة واللامساواة وانعدام الأمن الغذائي والافتقار إلى العمل اللائق. فقد واحد من كل خمسة أشخاص وظيفته منذ الربع الأخير من عام 2019، و61 في المائة من الشركات في لبنان خفّضت عدد موظفيها الدائمين بمعدل متوسط قدره 43 في المائة⁴. بحلول عام 2021، غرق نصف سكان لبنان في الفقر⁵، بينما تقدّر تقارير أخرى أن أكثر من 34 في المائة من السكان يعانون من الفقر المدقع⁶.

وبينما يستوفي البلد حوالي 80 في المائة من احتياجاته الغذائية الأساسية بواسطة الواردات، يعتبر التضخم الهائل والانخفاض المستمر في قيمة العملة من العوامل الخطرة التي تؤثر على توافر المواد الغذائية والقدرة على تحمل تكاليفها، علمًا أن الواردات الغذائية عبر مرفأ بيروت قد انخفضت بنسبة 12 في المائة في عام 2021 مقارنةً بعام 2020، وبنسبة 27 في المائة مقارنةً بعام 2019. علاوة على ذلك، يعتمد لبنان بشكل كبير على واردات القمح من كلٍ من روسيا وأوكرانيا. فإذا طال أمد النزاع، قد تتعرض واردات المواد الغذائية وأسعارها للخطر، بخاصة القمح منها، مما يؤدي إلى المزيد من مشاكل توافر المواد الغذائية والقدرة على تحمل تكاليفها. وقد أثرت الأزمة بشكل متفاوت على أضعف الفئات وأكثرها قابلية للتضرر. وقد ضاعفت من الإقصاء الهيكلي والمؤسسي للسكان المهمّشين في لبنان، بمن فيهم اللاجئون والمهاجرون الذين يواجهون تدهورًا حادًا في الظروف المعيشية في سياق انتشار المخاوف من تدهور الحماية.

إن الانهيار الاقتصادي الراهن، المقترن بالأثر الاقتصادي لجائحة كوفيد-19، كشف عن نظام الرعاية الاجتماعية في لبنان، وعن الحاجة إلى نظام حماية اجتماعية شامل يكون شاملاً للجميع وقائماً على الحقوق باعتباره الحماية الكافية الوحيدة من هكذا صدمات.

كان الأثر على البيئة ضخماً أيضًا، حيث أدى التدهور السريع للموارد البيئية إلى زيادة المخاطر المناخية وقابلية تضرر السكان والبيئة، وإلى خلق مصادر إضافية للتوترات داخل المجتمعات المحلية وفيما بينها.

وفي حين قامت وزارات مختلفة بإصدار سياسات اجتماعية وبيئية واقتصادية، لا زال من الضروري اتّباع نهج متكامل وشامل لإزاء التنمية، بما يتواءم مع خطة التنمية المستدامة لعام 2030.

تحصل الأزمة في لبنان في وقتٍ ما فتئت فيه البلاد تتعامل مع آثار الحرب السورية، إذ أصبحت الهجرة الجماعية لـ 1.5 مليون لاجئٍ سوري هربوا من الحرب ولجأوا إلى لبنان (وفق الأرقام الصادرة عن الحكومة) أزمة لاجئين طويلة الأمد، حيث يستضيف لبنان أكبر عدد من اللاجئين للفرد في العالم منذ أكثر من عقد. لا يزال وجود اللاجئين السوريين (الذين يعيش 89 في المائة منهم في فقر مدقع)، على غرار اللاجئين الفلسطينيين في لبنان لأكثر من سبعة عقود، يفتقر إلى إطار قانوني ينظّم وجودهم.

⁴البنك الدولي، أثر الأزمات المتعددة على الشركات العاملة في القطاع النظامي وسوق العمل في لبنان، تبيان الأرقام اعتبارًا من تشرين الثاني/نوفمبر 2022 (The Impact of Multiple Crises On Formal Firms and The Labor Market In Lebanon, Figures featured as of) (November 2020) (نشر في المرصد الاقتصادي اللبناني LEM، لبنان يغرق (to the top 3) (Lebanon Sinking

⁵المرجع نفسه

⁶اليونيسف، الاستمرار بالعيش بدون المواد الأساسية (Surviving without the basics)، تشرين الثاني/نوفمبر 2021:

<https://www.unicef.org/lebanon/media/7486/file>



الفصل الثاني: دعم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية لتحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030

2.1 نطاق تطبيق إطار التعاون

التنمية العاجلة

أسفرت الأزمة متعددة الأوجه في لبنان عن انخفاض حاد في رفاه الشعب، مما أثر بشدة على إحراز البلاد للتقدم على مسار تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030.

وفي حين تلقى لبنان مساعدات إنسانية ضخمة للمساعدة في إنقاذ الأرواح في العقد الماضي، فإن الاحتياجات الإنسانية ومكامن الضعف لا تزال ترتفع، خصوصًا على أثر الأزمات المتعددة في البلاد. كما هو مبين أعلاه، فإن للأزمات أسبابًا جذرية استمرت لعقدين من الزمن، والعديد منها هيكلية بطبيعته. بالتالي، لتلبية احتياجات الشعب، يحتاج لبنان إلى حلول متصلة بالتنمية المستدامة تعالج هذه الأسباب الكامنة، تحت قيادة الحكومة بالتعاون الوثيق مع الشركاء الوطنيين والدوليين. كما لا يمكن للأمم المتحدة الاستمرار في ممارسة العمل كالمعتاد.

يسلط الوضع الراهن في لبنان الضوء على الضرورة الملحة للاستجابة التي تركز على التنمية وتتيح فرصة للبناء في المستقبل بشكل أفضل ودعم تنفيذ الإصلاحات الاستراتيجية لتحقيق الانتعاش المستدام واستعادة الثقة في لبنان. يقع مفهوم عدم ترك أي أحد خلف الركب في جوهر خطة التنمية المستدامة لعام 2030 ومن الأهمية بمكان في الوقت الحاضر أن يكون في جوهر ومحور الاستجابة في لبنان.

في مثل هذه الأوقات غير المسبوقة، تلتزم الأمم المتحدة بضمان توجيه دعمها الجماعي نحو إعادة لبنان إلى مسار التنمية من خلال التصدي للأسباب الهيكلية والجذرية للأزمات التي تواجه البلاد وإعادة إحراز التقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

من خلال إطار التعاون للفترة 2023-2025، ستعمل الأمم المتحدة وفق نمط التنمية العاجلة بالتعاون الوثيق مع الحكومة والشركاء. فمن خلال هذا النمط، تهدف الأمم المتحدة إلى تنفيذ وتوفير المساعدة الإنمائية بشكل مختلف، من خلال مقاربات ذات أولوية، من خلال ضمان حلول إنمائية هادفة بسرعة أكبر.

وستستهدف أولويات إطار التعاون التدخلات المستدامة التي تخدم الفئات القابلة للتضرر من السكان على المدى القريب، مما يضمن الانتقال في الوقت المناسب من الاحتياجات الإنسانية إلى بناء الأساس للتنمية الطويلة الأجل. يتطلب القيام بالأمور بشكل مختلف «نهجًا وقائيًا للمجتمع بأسره» للعمل معًا في الحد من الاحتياجات الإنسانية والمخاطر متعددة الأبعاد ومواطن الضعف. وبالتالي، ستعزز الأمم المتحدة بنشاط الشراكات من أجل استجابة أكثر فعالية وكفاءة واتساقًا.

عبر التركيز على التنمية العاجلة، ستعطي الأمم المتحدة الأولوية في دعمها للحد من الركود المستمر وتنفيذ عوامل تمكين النمو نحو تحقيق أنظمة اجتماعية واقتصادية ممولّة وطنيًا في لبنان. كما سيهدف دعم الأمم المتحدة طوال السنوات الثلاث المقبلة إلى تعزيز المؤسسات العامة الوطنية والمحلية لتمكين التنمية المستدامة ومنع المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها الخاصة. من خلال نهج متمحور حول الإنسان وقائمة على النوع الاجتماعي وحقوق الإنسان، ستساهم الأمم المتحدة في مجتمع شامل ومنصف ينعم بالسلام.



2.2. النتائج المتوخاة من إطار التعاون

سيطبّق إطار التعاون نهجًا معزّزًا ومتراپبًا بين النتائج والمُخرجات. في حين أن الأمم المتحدة ستبذل جهودها لتحقيق هذه الأولويات، فإن التقدّم المحرز سيعتمد أيضًا على عوامل خارجية (سياسية وإصلاحية وأمنية وبيئية واقتصادية)، نظرًا للتغيّر السريع في البيئة في لبنان. وسترصّد الأمم المتحدة بانتظام المخاطر التي قد تعيق تقدّم إطار التعاون وتعتمد نهجًا مرئيًا من خلال البرمجة التكيّفية.

سوف يُستخدم التحليل القطري المشترك (CCA) كأساس لتخطيط وبرمجة إطار التعاون للأمم المتحدة، وسيجري تحديثه سنويًا على الأقلّ ليعكس السياق المتغيّر في لبنان، لا سيما حول وضع أكثر الفئات قابلية للتضرر.

سيطبّق إطار التعاون المبادئ التالية: التعافي المتمحور حول الإنسان؛ وضمان عدم إلحاق الضرر ومراعاة الحساسيات عند نشوء خلافات؛ والمساواة بين الجنسين؛ والنهج القائمة على حقوق الإنسان؛ والشمولية؛ وعدم ترك أي أحد خلف الركب والاستدامة.

تعتبر الشراكات محورية من أجل تعزيز القدرات والنظم الإحصائية الوطنية والمحلية لإنتاج وتحليل بيانات مستمرة وموثوقة تكون في أوانها وذات جودة. ستعمل الأمم المتحدة مع الشركاء على توفير البيانات لتتبع تحقيق أهداف التنمية المستدامة، من خلال منظور حقوق الإنسان الذي يحدد الفئات السكانية الأكثر قابلية للتضرر وذلك عبر تفصيل مقوّمات الهوية الجنسية والموقع الجغرافي والسنّ والوضع الاقتصادي والوضع القانوني والإعاقة والمقوّمات الرئيسية الأخرى لضمان عدم ترك أي أحد خلف الركب وتمكين التدخلات الإنمائية الهادفة والقائمة على الأدلة.

الأشخاص (أهداف التنمية المستدامة 1، 2، 3، 4، 5، 6، 8، 10، 11، و 16)

الهدف المنشود للبنان: تحسين حياة ورفاه جميع الأشخاص في لبنان

إن الانخفاض الحاد في فرص الدّخل، والتضخم المستمر، وإلغاء الإعانات بدون وجود نظام دعم بديل، لا سيما بالنسبة لأكثر الفئات قابلية للتضرر، كلها عوامل رئيسية تؤوّل إلى زيادة مستويات ومكامن الضعف. ويعرّض تدهور الحالة الاجتماعية والاقتصادية هذه الفئات لمخاطر العنف والاستغلال وسوء المعاملة والتمييز. وكان لأثر الأزمة الاقتصادية والمالية في البلاد تأثيرًا مباشرًا على توفير الخدمات الأساسية والاجتماعية واستدامتها. كما ضاعف استنزاف الموارد ونقص الوقود من تفاقم الأزمة.

لقد أُضيف لبنان، اعتبارًا من شهر آذار/مارس 2021، إلى تقرير المناطق الشديدة التآثر بالجوع والإنذار المبكر بشأن انعدام الأمن الغذائي الحاد المشترك بين برنامج الأغذية العالمي ومنظمة الأغذية والزراعة (WFP/FAO). من المتوقع أن تؤدّي تداعيات الانهيار الاقتصادي غير المسبوق في لبنان إلى زيادة تدهور الأمن الغذائي لكل من المواطنين اللبنانيين واللّاجئين⁷ - 7 تبيّن أن 46 في المائة من اللبنانيين كانوا يعانون من انعدام الأمن الغذائي خلال النصف الثاني من عام 2021.

إن غياب النظم والبرامج الوطنية الصلبة للحماية الاجتماعية يزيد من تعميق قابلية التضرر ويدفع بالأسر إلى ما دون خط الفقر وإلى برائن الفقر المدقع. يعتبر الحصول على الخدمات الأساسية اليوم تحديًا بالنسبة لجزء كبير ومتزايد من السكان، وليس فقط بالنسبة لأكثر الفئات ضعفًا. ويشمل ذلك الحصول على الخدمات الأساسية والاجتماعية، مثل الصحة والتعليم والغذاء والكهرباء والإسكان والمياه والصرف الصحي.

ولتنفيذ هذا الهدف، من المفترض أن تلعب الحكومة دورًا قياديًا من خلال رؤية واضحة لحماية وتوفير الخدمات الأساسية بكفاءة لتلبية احتياجات المقيمين في لبنان، ولا سيما أشدهم قابلية للتضرر. علاوة على ذلك، يجب توفير موارد مالية وبشرية كافية في المؤسسات العامة الوطنية والمحلية.

⁷تقرير المناطق الشديدة التآثر بالجوع والإنذار المبكر بشأن انعدام الأمن الغذائي الحاد المشترك بين برنامج الأغذية العالمي ومنظمة الأغذية والزراعة (Hunger Hotspots FAO-WFP early warnings on acute food insecurity) – أفق شباط/فبراير إلى أيار/مايو 2022



ويركز هذا الهدف على المواضيع الرئيسية للتنمية البشرية، بما في ذلك الفقر، والحماية الاجتماعية، والأمن الغذائي والتغذية، والصحة، والتعليم، والحصول على المياه النظيفة، والحصول على السكن المناسب الميسور التكلفة، والمساواة بين الجنسين، وتمكين النساء والفتيات. وسيسهم في إبرام عقد اجتماعي شامل للجميع، وسيتصدى للتحديات الحاسمة التي تواجه تعزيز الحماية الاجتماعية، والخدمات الأساسية والاجتماعية، لا سيما لأشد السكان قابلية للتضرر، بمن فيهم النساء والأطفال والشباب والمسنون والأشخاص ذوو الإعاقة.

ستساهم الأمم المتحدة في تعزيز القدرات البشرية والفنية لتعزيز صمود ومساءلة وفعالية النظم والمؤسسات العامة على المستويين الوطني والمحلي التي تقدّم هذه الخدمات.

يركز هذا الهدف على أهداف التنمية المستدامة 1، 2، 3، 4، 5، 6، 8، 10، 11، و 16 وعلى الغايات والمؤشرات ذات الصلة ويشتمل على ثلاثة نتائج:

- النتيجة 1: نظم وبرامج الحماية الاجتماعية المعززة والدمجة والمنصفة والشاملة والمستدامة
- النتيجة 2: تعزيز توفير الخدمات النوعية والحصول المتكافئ عليها، بما في ذلك الخدمات الأساسية
- النتيجة 3: تعزيز حماية الفئات الأكثر قابلية للتضرر

سوف تُبذل الجهود لضمان التضافر مع أهداف التنمية المستدامة الأخرى (6، 8، 9، 10، 11، و 16).

النتيجة 1: نظم وبرامج الحماية الاجتماعية المعززة والجامعة والمنصفة والشاملة والمستدامة

ستعمل الأمم المتحدة مع الشركاء لتحسين الرفاه والمساهمة في التخفيف من حدة الفقر من خلال تعزيز وتوسيع النظم والخدمات وشبكات الأمان الوطنية الجامعة والمنصفة والشاملة والمستدامة للحماية الاجتماعية لضمان استفادة جميع الفئات السكانية، وخاصة الفئات الأكثر قابلية للتضرر وتهميًا، من الحماية الاجتماعية الكافية ذات الجودة وفي أوانه.

تلتزم الأمم المتحدة بالمساهمة في الحوكمة الشاملة للحماية الاجتماعية وآليات التنسيق القائمة على نهج شامل قائم على حقوق الإنسان. ستدعم الأمم المتحدة تطوير القدرات المؤسسية للكيانات العامة لتطوير البنية التحتية للحماية الاجتماعية التي لا تزال غير متطورة.

تلتزم الأمم المتحدة بدعم الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي (NSSF) في توسيع نطاق تغطية برامج الضمان الاجتماعي (القائمة على الاشتراكات) من خلال التدخلات المتسقة لتحقيق المساواة في الوصول من قبل الفئات المهمشة. علاوة على ذلك، ستعمل الأمم المتحدة على تعزيز تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للحماية الاجتماعية لوضع حد أدنى للحماية الاجتماعية وعدم ترك أي أحد خلف الركب.

ستواصل الأمم المتحدة مساعدة الحكومة بالبرنامج الوطني لاستهداف الفقر (NPTP)، وشبكات الأمان المتوخاة في حالات الطوارئ لتعويض تأثير الأزمة على الأسر الأكثر فقرًا.

وبالنظر إلى اعتماد المساهمات الدولية على المساعدة الاجتماعية، يكمن الهدف في العمل على إيجاد حلول مستدامة للمساعدة الاجتماعية. وستسعى هذه الحلول إلى الوصول إلى أضعف الفئات.

ونظرًا لارتفاع مستويات انعدام الأمن الغذائي، ستعزز الأمم المتحدة الأمن الغذائي وتوافر الأنظمة الغذائية الصحية للفئات الأكثر قابلية للتضرر والقدرة على تحمل تكاليفها من خلال برامج استهداف الفقر وشبكات الأمان الاجتماعي المذكورة أعلاه والتدابير الأخرى. ويشمل ذلك رصد الأسعار ونتائج الأمن الغذائي للمجموعات المتضررة بالفعل من الأزمات المتعددة في لبنان، وكذلك الجماعات التي تدفعها الظروف الاقتصادية والمالية والسياسية والبيئية المتدهورة إلى براثن الجوع والفقر.

وسيعطى اهتمام خاص للسكان القابلين للتضرر، مثل الأسر المعيشية التي ترأسها إناث، والنساء الحوامل والمرضعات والأطفال، لأنها تتأثر بشكل خاص بانعدام الأمن الغذائي. وتهدف الأمم المتحدة إلى معالجة سوء تغذية الأطفال، لا سيما في توفير الدعم الغذائي للأطفال دون سن الخامسة وكذلك النساء الحوامل والمرضعات.



النتيجة 2: تعزيز توفير الخدمات النوعية والحصول المتكافئ عليها، بما في ذلك الخدمات الأساسية

سوف تدعم الأمم المتحدة الحكومة وتعمل مع الشركاء لضمان الحصول المتكافئ على الخدمات الأساسية والاجتماعية النوعية، لا سيما بالنسبة للفئات الأكثر قابلية للتضرر وتهميشًا.

في ضوء هذه النتيجة، ستدعم الأمم المتحدة لبنان في الوصول إلى التغطية الصحية الشاملة من أجل ضمان حصول الجميع على الخدمات الصحية، بما في ذلك جميع الخدمات الصحية الأساسية بدءًا بتعزيز الصحة وسبل الوقاية والعلاج وإعادة التأهيل والرعاية الملطفة. وستساهم الأمم المتحدة في الرعاية الصحية الأولية الرائدة والمتمحورة حول الإنسان التي تركز على الوقاية وعلاج الأمراض والعلل وتساعد على الارتقاء بمستوى الرفاه وجودة الحياة. بالإضافة إلى ذلك، ستساهم في توفير التحصين الروتيني الأساسي في أوانه للوقاية من الأمراض وحالات التفشي التي يمكن الوقاية منها باللقاحات.

كذلك، ستعمل الأمم المتحدة على ضمان الحصول المتكافئ على التعليم النوعي والتدريب المهني الذي يستوفي الاحتياجات الاقتصادية مع التركيز على الابتكار والتكنولوجيا، والحصول على الخدمات الصحية والمياه.

وقد طغى على قطاع التعليم في لبنان الاتجاهات المتغيرة في سكانه، وتناقص قدرة العائلات على إعانة تعليم أولادها بنفسها، والاتجاه نحو انخفاض نتائج التحصيل العلمي، وتزايد الطلب على التكييف مع أساليب التعليم البديلة (مثل حلول التعلّم عن بعد متدنية وعالية التقنية). وبما أن معظم هذه الاتجاهات السلبية تؤثر بشكل متفاوت على الفقراء والأكثر قابلية للتضرر - بمن فيهم الأطفال الذين لجأوا إلى عمالة الأطفال وآليات التكييف السلبية الأخرى، مثل زواج الأطفال، وأولئك الذين يفتقرون إلى بيئة تمكينية في المنزل للتعلّم - ستركز الأمم المتحدة على تلك المجموعات في دعم تنفيذ خطة التعليم العامة الخمسية الحكومية.

ستناصر الأمم المتحدة لاتخاذ التدابير الآيلة إلى مواجهة التحديات الهيكلية التي تؤثر على الخدمات الأساسية، بما في ذلك نقص الوقود والكهرباء، من بين أمور أخرى، لمساعدة لبنان على تحقيق التقدم المطلوب في تحقيق خدمات نوعية شاملة ومنصفة للجميع، بما في ذلك الوصول إلى المياه الصالحة للشرب وخدمات الصرف الصحي، والأنظمة الفعالة لإدارة النفايات، والسكن المناسب ميسور التكلفة، والتخزين الآمن للأدوية واللقاحات.

النتيجة 3: تعزيز حماية الفئات الأكثر قابلية للتضرر

سوف تعزز الأمم المتحدة نظم الحماية للتصدي على وجه الخصوص للدوافع الهيكلية والمباشرة للتمييز والعنف الجنسي والجنساني - مع التركيز على تعزيز الصحة العقلية والرفاه - ورصد جميع أشكال الإساءة ورفع الوعي بشأنها. وهذا يشمل مخاطر العنف والاستغلال والتحرّش والاتجار والإخلاء وغيرها من الممارسات المتعلقة بالسكن الاستغلالي، مع التركيز بشكل خاص على حماية الأطفال والنساء والفتيات بمن فيهم اللاجئون والمهاجرون.

وسيتّم إيلاء اهتمام خاص لحماية حقوق العمال والدعوة إلى توفير بيئة عمل آمنة وسالمة لجميع العمال، بمن فيهم العمال المهاجرون، ولا سيما النساء المهاجرات، والعمال غير النظاميين، والعاملون في وظائف محفوفة بالمخاطر.

ستعمل الأمم المتحدة على تعزيز تكافؤ الفرص والحد من عدم المساواة، من خلال دعم إلغاء القوانين والسياسات والممارسات التمييزية.

ستعمل الأمم المتحدة على تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات، بما في ذلك معالجة المعايير الثقافية الرئيسية، والوصول إلى الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية، والتصدي للعنف الجنساني، مع التركيز على أوجه التقاطع لمختلف عناصر مفهوم "عدم ترك أي أحد خلف الركب" بما في ذلك التمييز القانوني والاجتماعي، والوضع الاقتصادي، والسنّ، والإعاقة، والموقع الجغرافي.

ستستفيد الأمم المتحدة من ميزتها النسبية وتتيح المجالات لانخراط المرأة في تحليل وتخطيط وتقييم حلول الحماية وتقديم الخدمات. كما ستستخدم ميزتها النسبية لعقد اجتماعات للشركاء ومواصلة الحوار بشأن السياسات لإيجاد حلول إنمائية متطورة للحماية وضمان وجود الأطر القانونية وتشغيلها لتوفير مجالات آمنة للحماية لأكثر الفئات قابلية للتضرر.



ستسهم هذه النتائج في تحقيق هدف "تحسين القطاعات الإنتاجية القابلة للتكيف والتنافسية من أجل تعزيز وشمولية فرص توليد المداخل وسبل كسب العيش"، علمًا أن السكان الأكثر صحة وتعليمًا، مع الفتيات اللواتي جرى تمكينهن، أصبحوا أكثر قدرة على المساهمة في الاقتصاد. وسيساعد ذلك الأفراد والأسر، لا سيما الفقراء والأكثر قابلية للتضرر، على التكيف مع الأزمات والصدمات في لبنان، من خلال إيجاد فرص العمل، والنهوض بالإنتاجية، والاستثمار في صحة أطفالهم وتعليمهم، وحماية السكان المسنين. علاوة على ذلك، سيشجع زيادة مشاركة المرأة في القوة العاملة. ترتبط هذه النتيجة أيضًا بهدف "استدامة المجتمعات التي يسودها السلام والشمولية من أجل التنمية التشاركية والتمساوية"، لأن الأفراد الأكثر صحةً والأفضل تعليمًا سيكونون أكثر اطلاعًا وقدرةً على المشاركة في الحوار الاجتماعي السلمي والبناء. وسيسهم ذلك في التخفيف من حالات الضعف التي تغذي التوترات والصراعات العنيفة، والحد من التنافس على الموارد والخدمات الأساسية بين الذين يعيشون في لبنان، وتعزيز تنامي مشاركة المرأة في حوار السلام والأمن.

الازدهار (أهداف التنمية المستدامة 2، 5، 7، 8، 9، 10، و 11)

الهدف المنشود للبنان: تحسين القطاعات الإنتاجية القابلة للتكيف والتنافسية من أجل تعزيز وشمولية فرص توليد المداخل وسبل كسب العيش

شهد خريف عام 2019 تسارعًا في الأزمة المالية والاقتصادية التي تتغلغل جذورها في عقود عديدة من السياسات الاقتصادية الكلية والمالية والنقدية غير المستدامة، والنموذج الاقتصادي الهش، ومكامن الضعف الاجتماعية والاقتصادية المتراكمة. إن التوسع العمراني العشوائي والمتصاعد، الذي ترك بمعظمه بدون تخطيط وحوكمة حضرية مناسبة، قد أسهم في تعميق انعدام كل من المساواة والأمن، والافتقار إلى فرص الحصول على السكن اللائق ميسور التكلفة والخدمات الحضرية الأساسية، وانتشار الجيوب الحضرية غير النظامية والمحرومة، وغياب نظام نقل تشغيلي ومستدام، من بين أمور أخرى – فارتفعت جميع هذه العوامل كحواجز أمام النمو وأثرت سلبًا على التنمية الاقتصادية.

مع تسارع الأزمة المالية والاقتصادية والوقف الكامل لتدفقات الدولار التي لطالما اعتمد عليها الاقتصاد اللبناني، شهدت البلاد انكماشًا حادًا في الاقتصاد، وتضخمًا مرتفعًا، وانخفاضًا هائلًا في قيمة العملة المحلية، وانهيًا شبه كامل للقطاع المالي. وفي ضوء القيود التي فرضتها جائحة كوفيد-19 وانفجار مرفأ بيروت في شهر آب/أغسطس 2020 التي فاقت الأوضاع سوءًا، أدى التدهور السريع في ظروف الاقتصاد الكلي إلى زيادة غير مسبوق في الفقر، والبطالة، وانعدام الأمن الغذائي، والهجرة النظامية وغير النظامية إلى الخارج، وتدهور قدرة السكان على الحصول على المساكن والهيكلية الأساسية اللائقة على قدمٍ من المساواة، بالإضافة إلى الإغلاق الملحوظ للأنشطة التجارية وتقليل حجمها في مختلف القطاعات. لا يمكن أن يكون تأثير أي أزمة محايدًا بالنسبة للجنسين ولا تشدّ الأزمة الاقتصادية في لبنان عن هذه القاعدة.

وفي الآونة الأخيرة، تمارس الحرب على أوكرانيا مزيدًا من الضغوط على الاقتصاد الواهن أصلاً وتُضفي المزيد من المخاطر الاجتماعية والاقتصادية، لا سيما على الأمن الغذائي والطاقة وريادة الأعمال والعمالة في مجال النظام الغذائي الذي يعتبر محوريًا في الاقتصاد اللبناني.

وتستدعي التطورات المأساوية في البلاد استجابة مرنة ومتعددة الأوجه لعكس مسار آثار الأزمة وإعادة لبنان إلى مسار النمو المستدام. وتبرز قضايا تنمية القطاعات الإنتاجية في الاقتصاد لتحفيز فرص العمل وريادة الأعمال والأمن الغذائي كأولويات واضحة للعمل والاستثمار.

يركز هذا الهدف على أهداف التنمية المستدامة 2، 5، 7، 8، 9، 10، و 11 وعلى الغايات والمؤشرات ذات الصلة ويشتمل على نتيجتين:

- النتيجة 1: تعزيز القدرة التنافسية وبيئة الأعمال للمؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة وسلاسل القيمة للقطاعات الإنتاجية ذات الإمكانيات العالية
- النتيجة 2: تعزيز فرص الدخل المتنوعة لدعم الإدماج الاجتماعي والاقتصادي



النتيجة 1: تعزيز القدرة التنافسية وبيئة الأعمال للمؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة وسلاسل القيمة للقطاعات الإنتاجية ذات الإمكانيات العالية

في ضوء هذه النتيجة، ستعمل الأمم المتحدة على تعزيز ودعم الحكومة اللبنانية لوضع وتنفيذ تدابير سياسية هادفة تستجيب للأزمة الاقتصادية وتحد من آثارها السلبية على الاقتصاد والشعب.

تهدف أولويات الأمم المتحدة تحت عنوان "الازدهار" خلال السنوات الثلاث المقبلة إلى تذليل التحديات الأكثر حسماً التي تواجه الاقتصاد فضلاً لأهداف متعددة الجوانب تنطوي على إنعاش القطاعات الإنتاجية، وهو فرصة غير مُستغلّة لتحقيق نمو زاهر بالوظائف في لبنان، وعلى التركيز على سلاسل القيمة ذات الإمكانيات العالية، لا سيما تلك التي تقدّم فرصاً للحصول على حصة أعلى من سلاسل قيمة المنتجات في البلاد.

كما ستعمل الأمم المتحدة في ضوء هذه النتيجة على تحسين بيئة الأعمال التجارية للقطاع الخاص عبر الإسهام في السياسات المؤسسية والمتعلقة بالحوكمة والحرص على رفع قدرة الاقتصاد على توليد فرص دخل جديدة ومتساوية وشاملة للجميع.

النتيجة 2: تعزيز فرص الدخل المتنوعة لدعم الإدماج الاجتماعي والاقتصادي

في ضوء هذا المنتج، ستهدف وكالات الأمم المتحدة إلى دعم تنويع فرص الدخل في مختلف القطاعات في البلاد من أجل تعزيز الإدماج الاجتماعي والاقتصادي.

وستسعى الأمم المتحدة إلى تعزيز مشاركة الشباب والنساء في الاقتصاد، وزيادة التكامل الإقليمي والعالمي وتوسيع الأسواق الدولية أمام المنتجات اللبنانية، وفي الوقت نفسه تعزيز ظروف العمل اللائق، وزيادة الإجراءات الرسمية المتعلقة بالعمل، وتعزيز التُّهَج الشاملة للجنسين والقائمة على الحقوق.

ترتبط هذه النتائج ارتباطاً وثيقاً بالهدف المنشود وهو "تحسين حياة ورفاه جميع الأشخاص في لبنان"، علمًا أن الاقتصاد القوي الغني بالوظائف يمكن أن يؤدي إلى تقليل الاحتياجات الأساسية، بينما يلعب القطاع الخاص في الوقت نفسه دوراً كبيراً في نظم الحماية الاجتماعية عندما يتعلق الأمر بالتأمين. وبالإضافة إلى ذلك، فإن توفير السكن الملائم والميسور التكلفة بالقرب من مناطق الفرص الاقتصادية، فضلاً عن توافر نظام نقل فعال ومستدام ومرتبطة ارتباطاً جيداً، يعزز إمكانية حصول الأشخاص على فرص منتجة للدخل بطريقة متساوية.

كذلك، ترتبط هذه النتائج ارتباطاً هاماً بهدف "استرداد الطبيعة والنظم البيئية الغنية في لبنان من أجل التعافي الأخضر الشامل للجميع" من خلال العمل على التعافي الأخضر الذي ينطوي على إمكانيات هائلة لخلق فرص العمل والطاقة المتجددة التي تعالج التكلفة العالية التاريخية لممارسة الأعمال التجارية في لبنان. وفي الوقت نفسه، سيتطلب الازدهار الاستخدام المستدام للموارد الطبيعية التي إذا لم تتم إدارتها بشكل مناسب يمكن أن تؤثر سلباً على البيئة في لبنان.

ويعتمد تحقيق هذه النتائج ضمن هذا الهدف على سنّ وتنفيذ التشريعات المدعومة في إطار هدف "استدامة المجتمعات التي يسودها السلام والشمولية من أجل التنمية التشاركية والمتساوية".

السلام (هدف التنمية المستدامة 16، المرتبط بالأهداف 5، 10، و 17)

الهدف المنشود للبنان: استدامة المجتمعات التي يسودها السلام والشمولية من أجل التنمية التشاركية والمتساوية

كشفت الأزمات السياسية المتتالية منذ تشرين الأول/أكتوبر 2019 وسط الانهيار المالي والاقتصادي المتسارع عن عدم استدامة نموذج الاقتصاد والحكم في لبنان. إن التحديات التي تواجه التصدي لأزمة اقتصادية أدت إلى إفقار فئات كبيرة من السكان وتآكل الثقة في مؤسسات الدولة، مما أسهم في زيادة مخاطر عدم الاستقرار والاضطرابات الاجتماعية.

وتؤدّي الحواجز التي تحول دون مشاركة المرأة مشاركة مجدية في الحياة العامة إلى تفاقم خطر هذه التهديدات. ومن بين الحواجز التي تعترض المشاركة السياسية، أفادت النساء بوجود إطار انتخابي غير مُشجع، وأحزاب سياسية ذكورية، وارتفاع



تكلفة الحملات الانتخابية، والتحكيز الإعلامي، والأعراف الاجتماعية التي تميل إلى عدم اعتبار المرأة قائدة. ولا تزال خطة العمل الوطنية اللبنانية بشأن المرأة والسلام والأمن (NAP WPS) قيد التنفيذ بالرغم من هذا السياق الصعب، وتوفر إطارًا هامًا للعمل من أجل السلام والأمن.

يركز هذا الهدف على هدف التنمية المستدامة 16، ذات الصلة بالأهداف 5، 10، و 17 والغايات والمؤشرات ذات الصلة. وهو ينطوي على نتيجتين:

- النتيجة 1: تعزيز العقد الاجتماعي الشامل المرتكز على حقوق الإنسان والعدالة لتعزيز الحكم الرشيد والمؤسسات الفعالة الخاضعة للمساءلة ومشاركة المرأة
- النتيجة 2: تعزيز الأمن والاستقرار والعدالة والسلام الاجتماعي

النتيجة 1: تعزيز العقد الاجتماعي الشامل المرتكز على حقوق الإنسان والعدالة لتعزيز الحكم الرشيد والمؤسسات الفعالة الخاضعة للمساءلة ومشاركة المرأة

يمكن لمؤسسات الدولة القوية والشفافة والخاضعة للمساءلة (مثل الحكومة والبرلمان والجهاز القضائي والسلطة التنفيذية)، التي يمكنها أن توفر بكفاءة وفعالية ونزاهة الخدمات الأساسية للفئات الأكثر قابلية للتضرر أن تساعد على إعادة بناء الثقة في الدولة وتخفيف حدة التوترات. ومن المتوقع أن تسهم مؤسسات الدولة الأقوى والأكثر استجابة على الصعيدين الوطني والمحلي في زيادة الأمن والاستقرار والسلام الاجتماعي.

ستركز جهود المناصرة التي تبذلها الأمم المتحدة على تعزيز ودعم تنفيذ تدابير الإصلاح الرئيسية السياسية والاقتصادية والقضائية والمتعلقة بالحكم الرشيد ومكافحة الفساد. علاوة على ذلك، ستواصل الأمم المتحدة دعمها لتعزيز المؤسسات القضائية ومؤسسات حقوق الإنسان، والوصول إلى العدالة الشاملة ومعالجة مكافحة الفساد.

ستعمل الأمم المتحدة مع الحكومة على تعزيز استقلالية وكفاءة ومساءلة مؤسساتها القضائية وإمكانية الوصول إليها، وتعزيز آليات حماية حقوق الإنسان وتعزيزها. ويجري تقديم المساعدة الفنية لتنفيذ خطة العمل الوطنية لحقوق الإنسان، وتعزيز استقلالية القضاء، والنهوض بقدرات المجلس الأعلى للقضاء على الإدارة والرقابة. بالإضافة إلى ذلك، ستحسن اللجنة تقديم المساعدة القانونية من خلال دعم آليات الوصول الشامل إلى العدالة. كما ستحسن إدارة السجون وستدعم الإصلاحات الرئيسية في نظام العدالة الجنائية اللبناني فيما يتعلق بقضاء الأحداث والاحتجاز والترحيل ونظام السجون والاتجار بالأشخاص. سيتم تخصيص الجهود أيضًا لتعزيز ممارسات الحكم الرشيد على الصعيد المحلي عن طريق إشراك البلديات والمؤسسات الحكومية دون الوطنية والمجتمعات المحلية. ويمكن تحقيق ذلك من خلال تعزيز الشفافية والمساءلة والكفاءة والتخطيط والموازنة بالارتكاز على التشاركية والأدلة التي تعتمدها السلطات المحلية. وستواصل الأمم المتحدة تعزيز الأنظمة والمؤسسات الانتخابية باستخدام نهج الدورة الانتخابية وتعزيز التنظيم الفعال والمشاركة الشاملة والشفافية في لبنان في تنفيذ الانتخابات البلدية المقبلة لعام 2023 بما يتماشى مع المعايير الدولية. كذلك، إن المشاركة النشطة والتنسيق مع منظمات المجتمع المدني لتشجيع زيادة المشاركة وزيادة تمثيل النساء والشباب والأشخاص ذوي الإعاقة في جميع العمليات الانتخابية، هي أولوية هامة.

كما أن الأمم المتحدة في وضع جيد لدعم طموح الحكومة في صياغة أجندة شاملة لإصلاح الإدارة العامة، والتي تسعى إلى تحديد الأولويات والمؤسسات والإجراءات الرئيسية اللازمة للحفاظ على وظائف الحكومة الأساسية في ظل حالة الطوارئ الاجتماعية والاقتصادية الجارية، مع تمكين إصلاحات القطاع العام على المدى الطويل بهدف منع حدوث أزمات مماثلة في المستقبل.

للمحد من الفساد والرشوة بجميع أشكالهما، ستدعم الأمم المتحدة جهود الحكومة لمكافحة الفساد من خلال تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد (NACS) والتزامات لبنان بموجب اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد (UNCAC). يمكن أن يؤثر الحد من الفساد وتحسين الحوكمة الاقتصادية والتنمية المستدامة تأثيرًا فعالاً على الوضع الاجتماعي والاقتصادي في لبنان من خلال تهيئة ظروف معيشية أفضل، وزيادة توزيع الموارد واستخدامها، والحد من الفقر، وإحياء البيئة وحمايتها، وتحقيق العدالة المكانية والاجتماعية.



ولتحسين المساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات، ستواصل الأمم المتحدة دعم الشركاء في المواطنة مع خطة العمل الوطنية 1325 (NAP). تضع خطة العمل الوطنية جدول أعمال المرأة والسلام والأمن في سياقها من خلال ترسيخ المناقشة في الأطر القانونية والاستراتيجية الوطنية للبنان والتحديات المستمرة للنهوض بحقوق المرأة في المجالات الشخصية والسياسية والقانونية. وتربط خطة العمل الوطنية الإجراءات المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن بالهدف 5 حول الحد من عدم المساواة بين الجنسين والهدف 16 حول تعزيز المجتمع السلمي والشامل. ستعمل الأمم المتحدة مع الشركاء لضمان وجود أطر قانونية لتعزيز وإنفاذ ورصد المساواة وعدم التمييز على أساس الجنس، وستعمل على تعزيز تمثيل المرأة في هيئات صنع القرار في لبنان بما في ذلك البرلمانات الوطنية والحكومات المحلية. وينبغي أن تسهم الجهود المبذولة في إضفاء الطابع المحلي على تنفيذ خطة العمل على الصعيد المحلي عن طريق إشراك البلديات ومنظمات المجتمع المدني وتعزيزها.

النتيجة 2: تعزيز الأمن والاستقرار والعدالة والسلام الاجتماعي

لحرص على اتباع نهج منسق في دعم الحكومة من أجل ضمان الأمن والاستقرار، ستواصل الأمم المتحدة دعم قوات الدفاع والأمن للتخفيف من الآثار السلبية للتدهور الاقتصادي، وتسليط الضوء على أهمية الالتزام بمعايير حقوق الإنسان لضمان سلامة القوات الأمنية.

وستواصل الأمم المتحدة العمل بطريقة منسقة مع المؤسسات الأمنية والجهات المانحة الدولية لتوقع أوجه القصور المحتملة والاستجابة بشكل مناسب للاحتياجات الأكثر إلحاحًا وحيوية للمؤسسات الأمنية اللبنانية وتعزيز قدراتها على الاستجابة للتهديدات الداخلية والخارجية في سياق تكثُر فيه التحديات. وستكون المتابعة الشاملة للدعم المقترن بالامتثال الصارم لقواعد سياسة بذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان (HRDDP) عاملاً رئيسياً في اجتذاب الدعم من الجهات المانحة الدولية. كما ستدعم الأمم المتحدة النهج الأمنية المجتمعية، بما في ذلك من خلال تعزيز الخبرة المجتمعية، والتعميم ضمن عمل قوى الأمن اللبنانية مع التركيز على حقوق الإنسان وتعزيز آليات الرقابة الداخلية.

لتعزيز إدارة الحدود، ستواصل الأمم المتحدة مناصرة تنفيذ استراتيجية الإدارة المتكاملة للحدود لتعزيز إدارة الحدود وبسط سلطة الدولة لدعم الأمن والسيادة والاستقرار الاقتصادي والسياسي في لبنان. وستواصل الأمم المتحدة تعزيز مهارات الجهات الفاعلة الأمنية، ودعم بسط سلطة الدولة، والمساهمة في بناء بيئة وقائية. يمكن أن يؤثر تعزيز إدارة الحدود، وزيادة السلطة على الحدود وتوسيع سلطة الدولة بكفاءة وفعالية على الوضع الاقتصادي من خلال الدخل الناتج عن المعابر الحدودية القانونية، مع الحد من تهريب الأشخاص والاتجار غير المشروع، وبالتالي تحسين التزام الدولة بمعايير حقوق الإنسان.

لبناء القدرة على تطوير وتنفيذ سياسة هجرة سليمة بما يتماشى مع المعايير الدولية، ستدعم الأمم المتحدة الحكومة اللبنانية لوضع سياسات هجرة شاملة قائمة على الحقوق، انسجامًا مع الأولويات التي حددتها الحكومة بموجب الاتفاق العالمي من أجل الهجرة (GCM).

ستدعم الأمم المتحدة الحكومة اللبنانية في منع العنف والأذى وضمان استقرار لبنان، من خلال الحد من التوترات الطائفية، بين اللاجئين والمجتمعات المضيفة، وفيما بين المجموعات اللبنانية.

كما ستدعم الأمم المتحدة لبنان لمنع التطرف العنيف والإرهاب ومكافحة ظواهر الجريمة المنظمة عبر الوطنية وخاصة الاتجار بالمخدرات والاتجار بالبشر وتهريب الأشخاص بفعالية أكبر، وبالتالي مواجهة التأثير المزعزع للاستقرار لهذه الأنشطة غير المشروعة وتأثيرها على التنمية والأمن.

وتكتسي النتائج في إطار هذا الهدف أهمية جوهرية في تحقيق جميع الأهداف والنتائج الأخرى في ضوء إطار التعاون، حيث أن إبرام عقد اجتماعي شامل، وتحقيق الإصلاحات اللازمة، وتطوير المؤسسات العامة، والسلام الاجتماعي، والعدالة والأمن كلها عوامل حاسمة لتحقيق النتائج الإنمائية المنشودة.



الكوكب (أهداف التنمية المستدامة 2، 6، 11، 12، 13، و 15)

الهدف المنشود للبنان: استرداد الطبيعة والنظم البيئية الغنية في لبنان من أجل التعافي الأخضر الشامل للجميع

يتأتى العديد من التحديات البيئية التي يواجهها لبنان اليوم عن عقود من الحوكمة البيئية الضعيفة، والإنتاج الزراعي غير المستدام، وانعدام الوعي وتحديد الأولويات، إلى جانب تدهور الموارد الطبيعية وزيادة التلوث وتغيّر المناخ، في سياق التحضر غير المخطط له والتكثيف الحضري غير المنظم. قد نمت الاستراتيجيات والقوانين والتشريعات البيئية على مدى العقد الماضي على وجه التحديد، ولكن بسبب عدم التنفيذ والإنفاذ، فإنها لا تفي بالمطلوب لمواجهة التحديات البيئية في لبنان وتنميته المستدامة.

وقد تفاقم التدهور البيئي، بما في ذلك تلوث المياه والتربة والهواء، إلى حد بعيد في أعقاب الأزمات والصدمات المتعددة التي شهدتها لبنان على مر السنين، مما يؤثّر على مؤشرات الصحة العامة وسلامة الأغذية في البلاد. وتؤثّر المخاطر التي تتعرض لها الموارد الطبيعية أيضًا على نمو القطاعات الإنتاجية، ولا سيما الزراعة التي تعتمد اعتمادًا كبيرًا على المياه، وعلى صناعة الأغذية الزراعية ذات الصلة. كما يفقد لبنان فرصة ثرية للاستثمار في الطاقة المتجددة، مما قد يقلل بشكل كبير من التأثيرات السلبية ويوفر حلولًا تحويلية بما في ذلك في الأهداف المنشودة الأخرى في إطار التعاون (1 و 2).

ونظرًا للحالة المتدهورة الراهنة للبيئة في لبنان، ستركز الأمم المتحدة جهودها على مدى السنوات الثلاث المقبلة على استقرار البيئة وحماية الموارد الطبيعية. وبينما يسعى لبنان جاهدًا إلى تحقيق الانتعاش في مرحلة ما بعد الأزمة، توجد فرصة للبناء في المستقبل بشكل أفضل لضمان الاستدامة للأجيال المقبلة، ومن هنا تنبثق الحاجة إلى التعافي الأخضر. وسيعتمد تحقيق هذا الهدف، إلى حد بعيد، في الأجل الطويل على التقدم المحرز والتعجيل بإصدار القوانين والتشريعات البيئية الرئيسية وتنفيذها.

يركز هذا الهدف على أهداف التنمية المستدامة 2، 6، 11، 12، 13، و 15 والغايات والمؤشرات ذات الصلة. وهو ينطوي على نتيجة واحدة:

النتيجة 1: تعزيز الاستقرار والتعافي الأخضر للحد من قابلية التضرر إزاء تغيّر المناخ والمخاطر البيئية

ستدعم الأمم المتحدة لبنان لمنع المزيد من التدهور والتردي وإساءة استخدام موارده الطبيعية حفاظًا عليها للأنشطة الاقتصادية لضمان الاستدامة في المستقبل. وستستثمر الأمم المتحدة في تعزيز القدرات للتكيف مع تغيّر المناخ والتخفيف من حدته، والتواصل بشأن تغيّر المناخ، وإجراء البحوث، والتنمية، والتمويل في مجال تغيّر المناخ. إن الإقرار بالمخاطر المناخية وغيرها من المخاطر التي تهدد الموارد الطبيعية والبيئية، مثل المياه، كمصادر للتوتر سيساعد أيضًا على الحد من قابلية تضرر السكان والبيئة عمومًا. ومع تزايد المنافسة على الموارد المحدودة، ستعمل الأمم المتحدة على الاستخدام المستدام والعادل للموارد الطبيعية والبيئية لضمان حماية ودعم الفئات الأكثر قابلية للتضرر دون المساس باحتياجات الأجيال القادمة واستدامة البيئة في لبنان.

كذلك، سيركز دعم الأمم المتحدة على الحلول الخضراء والمرنة والشاملة التي ستساعد لبنان على الاستفادة من الفرص الحالية، مع حماية بيئته وموارده الطبيعية من الصدمات المستقبلية. توجد فرصة اليوم لإعادة البناء بطريقة خضراء. وسيؤدي استخدام النهج الخضراء إلى خلق فرص اقتصادية جديدة بما في ذلك الوظائف الخضراء، وسيحرص على أن يكون دمج النهج المستدامة ذات جدوى على المدى البعيد. ستدعم الأمم المتحدة الحكومة في تحديد الفرص الاقتصادية المبتكرة و"الخضراء" والدائرية والاستثمار فيها، والتي تعزز الاستدامة البيئية والنمو الاقتصادي (مثل الزراعة المراعية للمناخ، والسياحة المستدامة، وحلول الطاقة المتجددة، وكفاءة الموارد والإنتاج الأنظف، وتشبيد المباني والبنية التحتية الخضراء والقادرة على الصمود، إلخ).

وفي الوقت نفسه، يوفر التمويل في مجال تغيّر المناخ، والاستراتيجيات الإنمائية المنخفضة الانبعاثات، بما في ذلك ما يتصل بالنقل والتنقل، فضلًا عن تكنولوجيات كفاءة استخدام الموارد، بما في ذلك إعادة التدوير، فرصًا هامة للنمو بالنسبة للبلاد.



سيؤدي التعافي الأخضر أيضًا إلى نتائج إيجابية في صحة الشعب ورفاهه ويساعد في تحويل وتحديث القطاعات الإنتاجية والبنية التحتية في البلاد مع تمكين التنويع الاقتصادي وخلق سوق عمل جديد.

ترتبط هذه النتيجة ارتباطًا وثيقًا بالنتيجة 2 في إطار الهدف المعنون "تحسين حياة ورفاه جميع الأشخاص في لبنان" من خلال دعم حماية وإدارة الموارد البيئية والطبيعية التي تعتبر رئيسية لضمان الحصول على الخدمات الأساسية النوعية، مثل المياه والصرف الصحي والنفايات الصلبة والطاقة والإسكان. وسيكون لتدهور البيئة، لا سيما من خلال تلوث المياه والهواء، آثارًا سلبية إضافية على الصحة العامة للسكان. وترتبط هذه النتيجة أيضًا ارتباطًا وثيقًا بالنتيجة 1 تحت عنوان "استدامة المجتمعات التي يسودها السلام والشمولية من أجل التنمية التشاركية والتمساوية" حيث أن مخاطر الأمن المناخي والتدهور البيئي وندرة الموارد الطبيعية يمكن أن تزيد من قابلية التضرر وتؤجج التوترات في لبنان. كما أن تعزيز وصول الأشخاص إلى المساحات الخضراء الآمنة والمُدارة بشكل جيد والشاملة للجميع (بما في ذلك المساحات العامة) يمكن أن يعزز الاستقرار الاجتماعي والصحة العامة، مع إحداث آثار بيئية إيجابية. أخيرًا، هناك روابط بين هذا الهدف والنتيجتين 1 و 2 في تحت عنوان الازدهار. يحمل التعافي الأخضر القدرة على جعل الشركات أكثر تنافسية وأيضًا مسؤولة بيئيًا وعلى خلق سوق للوظائف المُستحدثة وثرورة جديدة في لبنان.

2.3 أوجه التآزر بين الأطر الأخرى التي تساهم فيها الأمم المتحدة

يمثل إطار التعاون للفترة 2023-2025 العرض الجماعي لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية لدعم البلدان في معالجة الأولويات والثغرات الرئيسية المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة مع ضرورة عدم ترك أي أحد خلف الركب. وهو يوضح الاستجابة الجماعية للأمم المتحدة لمساعدة لبنان على معالجة أولويات التنمية الوطنية والثغرات في مساره نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

يلعب المنسق المُقيم (RC) للأمم المتحدة دورًا قياديًا رئيسيًا في جميع مراحل إطار التعاون، بموجب قرار الجمعية العامة رقم 279/72 والإطار الجديد المتعلق بالإدارة والمساءلة (MAF). كما أن الوظائف المتعددة (منسق مُقيم/منسق الشؤون الإنسانية/نائب المنسق الخاص للأمم المتحدة في لبنان) (RC/HC/DSCL) التي يضطلع بها المنسق المُقيم تعتبر ذات مكانة فريدة لقيادة "طريقة العمل الجديدة" وضمان المواءمة التشغيلية مع النهج الترابطي بين العمل الإنساني والتنمية والسلام/الترابط الثلاثي بدعم من فريق الأمم المتحدة القطري والشركاء في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وسيشمل ذلك زيادة مواءمة نتائج أطر التخطيط ذات الصلة في لبنان.

بالتالي، سيشمل إطار التعاون جميع الأولويات الإنمائية والدعم الذي تقدمه الأمم المتحدة في لبنان بما في ذلك من خلال الخطط التشغيلية الأخرى، مثل الاستقرار الاجتماعي لخطة لبنان للاستجابة للأزمة (LCRP) وإطار الإصلاح والتعافي وإعادة الإعمار (3RF).

وسيُكفل إطار التعاون، طوال فترة تنفيذه ومن خلال هيكله التنسيقي، إقامة روابط وثيقة، وأوجه تآزر مع الدعم المستمر في مجالي المساعدة الإنسانية وبناء السلام، من أجل تعزيز الاتساق والتكامل بين البرمجة الإنمائية والمساعدة الإنسانية الطارئة والتدخلات لبناء السلام.

كما سُنْذَل المساعي إلى تحقيق التآزر على الصعيد التنفيذي للمساعدة في معالجة الدوافع الكامنة للاحتياجات الإنسانية والنزاعات، بالإضافة إلى تعزيز تقديم الخدمات الأساسية والاجتماعية، مثل الرعاية الصحية والتعليم والمياه والصرف الصحي والإسكان والحماية الاجتماعية⁸.

2.4 الميزة النسبية للأمم المتحدة

⁸<https://www.un.org/jsc/content/new-way-working>



تعتبر الأمم المتحدة شريكاً موثوقاً به في لبنان. وتتمتع بشرعية متميزة في البلاد في ضوء العضوية الواسعة للهيئات المعنية بالإدارة متعددة الأطراف التابعة لها. ستستفيد الأمم المتحدة من دورها المحايد في الدعوة إلى الاجتماعات من أجل خلق مساحات شاملة متعددة أصحاب المصلحة للحوار الاجتماعي بهدف إيجاد حلول للتنمية والسلام.

كذلك، تتمتع الأمم المتحدة بخبرة غنية في العمل والإشراك والتنسيق مع الشركاء المحليين، بما في ذلك المؤسسات العامة الوطنية والمحلية، والشركاء المانحين، والمؤسسات المالية الدولية، والمنظمات غير الحكومية، والقطاع الخاص، والشتات اللبناني، والأوساط الأكاديمية، والمجموعات المجتمعية.

ونظراً للقاعدة المعيارية للأمم المتحدة، التي تركز عليها مبادئ حقوق الإنسان، وبصفتها الوصي على الالتزامات والمبادئ والمعايير الدولية، بما في ذلك المعاهدات والاتفاقيات، فإن الأمم المتحدة مؤهلة لمساعدة الحكومة في الوفاء بالتزاماتها الدولية.

علاوة على ذلك، نظراً لتواجدها عالمياً ووجودها منذ أمد بعيد في لبنان، فقد جمعت الأمم المتحدة معارف متعددة التخصصات، بناءً على الدروس المستفادة، وإمكانيات الوصول إلى مجموعة واسعة من الشبكات والشركاء. وتضطلع وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها بدور مفصلي في مجال المناصرة من حيث توفير البراهين السديدة وتعزيز السياسات القائمة على الأدلة على الصعيدين الوطني والمحلي.

كما تتمتع الأمم المتحدة، بفضل وجودها الراسخ وتنوع صلاحياتها، بميزة العمل على امتداد الحكومات المحلية والوزارات والقطاعات، مما يساعد على ضمان إمكانية تصميم وتنفيذ نهج إنمائية متكاملة، لا سيما عندما يتمثل أحد التحديات الكبرى بالافتقار إلى التنسيق وأوجه التآزر على جميع المستويات.

ستعمل الأمم المتحدة أيضاً على تعزيز تنسيق وتضافر المساعدة الإنمائية الرسمية (ODA) للبنان، بما في ذلك المنح والقروض، للمساعدة في تحقيق الأهداف الإنمائية المنشودة ضمن إطار التعاون.

أخيراً، تماشياً مع خطة الإصلاح التنموي والنهج المبتكرة لدى الأمم المتحدة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، ستعمل الأمم المتحدة مع الحكومة على تكامل أهداف التنمية المستدامة على امتداد الأهداف المختلفة بهدف تسريع وتيرة إحراز التقدم. وسيشمل ذلك مساعدة لبنان في الحصول على تمويل لأهداف التنمية المستدامة وتحديد أدوات تمويل مبتكرة مثل المساعدة المالية الإنمائية، وتحليل القدرة على تحمّل الدين، وآلية التمويل المبتكرة، والاستثمارات المؤثرة.

الفصل الثالث: خطة تنفيذ إطار التعاون

ستقوم الأمم المتحدة بتنفيذ إطار التعاون بصورة منسقة ومنسّقة، من خلال التحاليل والتقييمات والتخطيط وتعبئة الموارد والبرمجة والتي ستتم بطريقة مشتركة/تشاركية.

كما سيتم تقديم إطار التعاون وفقاً لمبادئ خطة التنمية المستدامة لعام 2030، وقواعد ومعايير الأمم المتحدة، ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، مع ضمان التوافق مع السياسات وأطر وأنظمة التخطيط اللبنانية.

يتبع إطار التعاون المبادئ التوجيهية لمجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة "عدم ترك أي أحد خلف الركب" (LNOB)، والنهج القائم على حقوق الإنسان (HRBA)، وتمكين المرأة والمساواة بين الجنسين (GEWE)، والقدرة على الصمود، والاستدامة، والمساءلة. ويطبّق أيضاً نهجاً يراعي حساسية النزاعات ومنظور العلاقة بين الإنسانية والتنمية والسلام (HDPN) كأساس للبرمجة المتكاملة "للنظام بأسره" مع جميع أصحاب المصلحة الوطنيين والدوليين المعنيين في لبنان. وبموجب مبدأ عدم ترك أي أحد خلف الركب، يستخدم إطار التعاون نهجاً مراعيًا للحساسيات الثقافية يتمحور حول الإنسان لتلبية أكثر الفئات احتياجاً، مع التركيز المزدوج على السكان بشكل عام، وعلى احتياجات ومخاطر وقابلية تضرر الفئات الأكثر تهميشاً وتعرّضاً للخطر.

وإذ تُسَلِّم الأمم المتحدة بالبيئة المتقلّبة والتحديات متعددة الأبعاد التي يواجهها لبنان، وجائحة كوفيد-19 المتواصلة، والآثار المحتملة للصراعات العالمية والإقليمية، فإنها ستطبّق نهجاً مرناً وقابلاً للتكيف على مستوى التخطيط والبرمجة. وسترصّد في الوقت الحقيقي المخاطر العالمية والإقليمية والوطنية ودون الوطنية.



كما ستستفيد الأمم المتحدة من الاستراتيجيات التشغيلية الابتكارية للأعمال التجارية والبرامج، وستنقذ استراتيجية تسيير الأعمال (BOS) لضمان التنفيذ الفعال، والفعالية من حيث التكلفة، والشفافية، والخضوع للمساءلة.

3.1 الشراكات

سيضع إطار التعاون للفترة 2023-2025 روح الشراكات التي تقع في جوهر خطة التنمية المستدامة لعام 2030 موضع التنفيذ. وطوال المرحلة التشغيلية، سيضع إطار التعاون استراتيجية شركات هادفة لدعم الأولويات التي جرى تحديدها. وستكون الحكومة اللبنانية الشريك الرئيسي لتنفيذ إطار التعاون. فهذا الإطار هو بالدرجة الأولى شراكة مع الحكومة، إذ ستشارك الحكومة في قيادته لجهة تنفيذه ورصده والإبلاغ عنه، وسيتركز على الأولويات والدورات الإنمائية الوطنية. وعلى المستوى التنفيذي، سيعمل فريق الأمم المتحدة القطري بالتعاون الوثيق مع الهيئات الحكومية الوطنية والوزارات التنفيذية، على الصعيد الوطني، ومع البلديات، على الصعيد المحلي، طوال فترة تنفيذ إطار التعاون.

ستعمل الأمم المتحدة على امتداد مجموعة واسعة من شركاء التنمية لضمان التضافر والاتساق والتنسيق طوال تنفيذ ورصد إطار التعاون للبناء على مواطن القوة وتحفيز التغيير التحويلي. ستعتمد الأمم المتحدة على الشركاء المحليين والوطنيين والإقليميين والعالميين الرئيسيين كالأوساط الأكاديمية ومراكز الفكر، ومنظمات المجتمع المدني (بما في ذلك المنظمات غير الحكومية الوطنية والدولية، والفئات القابلة للتضرر، والمنظمات المجتمعية على مستوى القاعدة الشعبية)، والشركاء الثنائيين والإقليميين، والجهات المانحة، والمؤسسات المالية الدولية، والزعماء الدينيين، والشبكات اللبناني، ووسائل الإعلام، والنقابات، والقطاع الخاص.

كما سيحرص إطار التعاون على التنسيق والتعاون مع الجهات الفاعلة في المجال الإنساني والسلام بهدف تعزيز أوجه التآزر والتكامل على امتداد النهج الترابطي بين العمل الإنساني والتنمية والسلام.

كذلك، ستستفيد الأمم المتحدة من صلاحيتها في الدعوة إلى الاجتماعات من أجل خلق مساحات شاملة للحوار بين الشركاء العالميين والإقليميين والوطنيين ودون الوطنيين، من خلال النهج المتمحور حول الإنسان لاستكشاف وتحديد حلول التنمية المستدامة والمبتكرة.

يستعرض الفصل الخامس قائمة مفصلة بالشركاء المعنيين بتنفيذ كل من الأهداف المنشودة ضمن إطار التعاون.

3.2 التواصل

سيتم وضع استراتيجية مشتركة للمناصرة والتواصل لدعم تنفيذ إطار التعاون عبر تعزيز التعاون بين الوكالات، والحرص على الاتساق والمناصرة الهادفة، والتواصل بشأن التقدم المحرز في إطار التعاون. ستقوم أيضًا استراتيجية التواصل المشتركة بضمان زيادة التوعية وتسليط الضوء على القضايا والأولويات الإنمائية الرئيسية الطارئة في لبنان بما يتلاءم مع نطاق إطار التعاون للفترة 2023-2025.

3.3 التمويل

سيتم وضع استراتيجية تمويلية مشتركة لدعم تنفيذ إطار التعاون وضمان التمويل متعدد السنوات للأولويات الإنمائية الرئيسية الطارئة، مع التركيز بشكل خاص على مبادرات البرنامجية المشتركة الرئيسية والثغرات الأساسية في تمويل التنمية والبرنامج. وستركز استراتيجية التمويل المشتركة على إطار تمويل إطار التعاون، الذي سيجري تطويره في مرحلة التشغيل.

ستنظر استراتيجية التمويل المشتركة أيضًا في المشهد التمويلي الوطني، وتعرض فرص تمويل التنمية المستدامة، وتحدد الاستراتيجيات الآيلة إلى متابعة تمويل أهداف التنمية المستدامة للبنان لكل من المجالات ذات الأولوية.

ولضمان التنفيذ المستدام وتعبئة الموارد، سيستكشف فريق الأمم المتحدة القطري مصادر تمويل واستراتيجيات تمويلية غير تقليدية مثل المؤسسات المالية ومصارف التنمية والقطاع الخاص والمؤسسات، بالإضافة إلى الشبكات اللبنانية. وسيستكشف آليات تمويل مبتكرة، بما في ذلك التمويل المختلط والتمويل في مجال المناخ، مع تصميم هيكل التمويل التي تتيح الوصول إلى الكيانات المحلية للقطاعات الخاص والعام.



3.4 خطط العمل المشتركة

سيتم وضع خطط عمل مشتركة سنوية ونصف سنوية بالتعاون مع الحكومة وأصحاب المصلحة الرئيسيين بوصفها الأداة الرئيسية لتشغيل إطار التعاون وتنفيذه. وستحدد خطط العمل المشتركة، التي ستوضع في منصة معلومات الأمم المتحدة (UN INFO)، خطة الأمم المتحدة لتنفيذ الأولويات الإنمائية الطارئة المحددة في إطار التعاون، أي ما تقوم به الأمم المتحدة، وكيف، وأين، ومع من، والموارد المطلوبة والمتوفرة، وفي الوقت نفسه توفير بيانات شاملة وقيمة عن عمل الأمم المتحدة لمزيد من التحليل. سيتم وضع مخرجات وأنشطة إطار النتائج وتعديلها خلال عملية خطط العمل المشتركة وما بعدها بحسب الاقتضاء.

كما سيُدرج إطار التمويل في خطة العمل المشتركة وسيحدد الموارد "المطلوبة" و "المتوفرة" و "التي سوف تُحشد" على مستوى المشاريع، بما يغذي مستويات المخرجات والنتائج. ويلتزم فريق الأمم المتحدة القطري بتحديث خطط العمل المشتركة في منصة معلومات الأمم المتحدة (UN INFO)، بما يتماشى مع متطلباته بعد إصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية.

وسيستفيد فريق الأمم المتحدة القطري من النجاحات والخبرات القائمة استنادًا إلى الميزة النسبية للوكالات والصناديق والبرامج (AFPs)، والكيانات والشركاء خلال دورة إطار التعاون. وستعمل الوكالات والصناديق والبرامج بشكل مشترك مع الشركاء لتنفيذ أولويات إطار التعاون ونتائجه، وفقًا لأجندة إصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية. سيتم تنفيذ إطار التعاون من خلال نهج مشترك، بما في ذلك البرامج المشتركة عند الضرورة.

3.5 الحوكمة

اللجنة التوجيهية المشتركة

ستقوم لجنة توجيهية مشتركة (JSC) تضم الحكومة الوطنية والمحلية والأمم المتحدة وغيرها، مثل المجتمع المدني والقطاع الخاص والجهات المانحة، بتوفير الإشراف والدعم رفيعي المستوى وضمان ملكية إطار التعاون وتأييده. وتقوم اللجنة التوجيهية المشتركة برصد التقدم المحرز والتحديات والفرص؛ وتوجيه مسار تنفيذ إطار التعاون لمواجهة السياق المتغير؛ ودعم تعبئة الموارد من أجل إطار التعاون. وسيستمر الالتزام الثنائي مع الوزارات التنفيذية، بما يتماشى مع أولويات إطار التعاون ونتائجه.

فريق الأمم المتحدة القطري

يعتبر فريق الأمم المتحدة القطري (UNCT) الآلية الرئيسية المشتركة بين الوكالات في البلاد المعنية بالتنسيق والاتساق وصنع القرار فيما بين الوكالات. يرأس هذا الفريق المنسق المقيم/منسق الشؤون الإنسانية/نائب المنسق الخاص للأمم المتحدة في لبنان ويتألف من ممثلي كيانات مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة.

الفريق العامل المعني بالرصد والتقييم

سيتم تأسيس الفريق العامل المعني بالرصد والتقييم من أجل تعزيز تقييم ومراقبة إطار التعاون الجديد في منصة معلومات الأمم المتحدة (UN INFO).

فريق إدارة البرنامج (PMT)

هو الفريق المشترك بين الوكالات في لبنان الذي يقدم الدعم الاستشاري لفريق الأمم المتحدة القطري بشأن القضايا البرنامجية المشتركة بين الوكالات.

المجموعات المعنية بالنتائج

من المتوقع أن تسهم المجموعات المعنية بالنتائج في التخطيط والتنسيق والتحليل المطلوبين لتنفيذ إطار التعاون، بالتنسيق الوثيق مع الأفرقة العاملة المواضيعية وأفرقة العمل. سيتم استكشاف الأعضاء المحتملين، باستثناء الأمم المتحدة، بما يشمل الحكومة والأوساط الأكاديمية والجهات المانحة ومنظمات المجتمع المدني والشركاء الآخرين.



وتنطوي المهام على ما يلي: (1) وضع خطط عمل مشتركة لكلٍ من المجموعات المعنية بالنتائج؛ (2) دعم رصد خطط العمل المشتركة؛ (3) إجراء تحليل مشترك لبيئة السياسات والقضايا الإنمائية الرئيسية والاتجاهات الناشئة، بما في ذلك تحديث التحليل القطري للاستعراض السنوي لإطار التعاون؛ (4) استكشاف البرمجة المشتركة؛ (5) دعم التعبئة المشتركة للموارد من أجل إطار التعاون؛ و (6) الإسهام في تطوير المناصرة والرسائل المشتركة لفريق الأمم المتحدة القطري، بما في ذلك الحوار بشأن السياسات.

فريق إدارة العمليات (OMT)

سيضمن فريق إدارة العمليات الممارسات التنفيذية الفعالة والمتسقة والمتوافقة على امتداد الأمم المتحدة من خلال تطوير وتنفيذ ورصد استراتيجية تسيير الأعمال، للمساهمة الناجحة في تنفيذ إطار التعاون.

وسيقيم فريق إدارة العمليات، من خلال المجموعات المعنية بالنتائج ذات الصلة، بتنسيق وضع خطة مشتركة لاستمرارية الأعمال للتأكد من أنها تترجم إلى أفعال وأن جميع العمليات الميدانية للوكالات لا تتعطل بسبب التحديات السياقية الناشئة. سيحرص فريق إدارة العمليات على الاستجابة بسرعة إزاء تقلبات السياق اللبناني في التصدي للصددمات والضغوط غير المتوقعة.

الفصل الرابع: الرصد والتقييم

سيسمح الرصد الدقيق لإطار التعاون بفهم ما إذا كان فريق الأمم المتحدة القطري ينفذ أولوياته المُعلنة فيما يتعلق بالمساءلة والنتائج، وسيضمن اتباع نهج قابل للتكيف مع البرنامج يستند إلى معلومات وأدلة جديدة. ويعتبر تقييم إطار التعاون عملية مستقلة على نطاق المنظومة على المستوى القطري سيسهم في الإشراف والشفافية والمساءلة على امتداد المنظومة والتعلم الجماعي من إطار التعاون تحضيرًا للدورة الجديدة من هذا الإطار. وسيتم وضع خطة مشتركة متعددة السنوات ومحددة التكاليف للرصد والتقييم لكامل فترة إطار التعاون. وستكفل هذه الخطة التوقيت والتسلسل المناسبين لأنشطة الرصد والتقييم التي يضطلع بها فريق الأمم المتحدة القطري في إطار الاستعراضات السنوية لإطار التعاون، والإبلاغ السنوي عن النتائج القطرية للأمم المتحدة، والتقييم النهائي لإطار التعاون.

بناءً على الدروس المستفادة من الإطار السابق، سيضع فريق الأمم المتحدة القطري إطارًا متينًا للرصد والتقييم في خطة العمل المشتركة استنادًا إلى نظرية تغيير واضحة مع التركيز على المؤشرات الموجهة نحو النتائج لتتبع التقدم المحرز في إطار التعاون. واستنادًا إلى الرصد والإبلاغ المنتظمين لإطار التعاون، يمكن إدخال تغييرات على برنامج الإطار عند الضرورة.

ويوافق الشركاء المنفذون على التعاون مع وكالات منظومة الأمم المتحدة لرصد جميع الأنشطة التي تدعمها التحويلات النقدية، ويبسرون الوصول إلى السجلات المالية ذات الصلة والموظفين المسؤولين عن إدارة النقدية التي تقدمها وكالات منظومة الأمم المتحدة.

وعليه، يوافق الشركاء المنفذون على ما يلي:

1. قيام وكالات منظومة الأمم المتحدة أو ممثليها، بحسب الاقتضاء، بإجراء استعراضات ميدانية دورية ومعاينات عشوائية لسجلاتها المالية، وعلى النحو المبين في بنود محددة من عقود تعاملها مع وكالات منظومة الأمم المتحدة؛
2. القيام بالرصد البرنامجي للأنشطة بموجب معايير وتوجيهات وكالات منظومة الأمم المتحدة فيما يتعلق بالزيارات الموقعية والمراقبة في الميدان؛
3. القيام بعمليات تدقيق بالحسابات تكون خاصة أو مخطط لها. وستقوم كل منظمة أممية، بالتعاون مع وكالات أخرى تابعة لمنظومة الأمم المتحدة (حيثما رغبت في ذلك وبالتشاور مع وزارة التنسيق المعنية) بوضع خطة سنوية لمراجعة الحسابات، مع إعطاء الأولوية لمراجعة حسابات الشركاء المنفذين الحاصلين على مبالغ كبيرة من المساعدة النقدية التي تقدمها وكالات منظومة الأمم المتحدة، وأولئك اللذين يحتاجون إلى تعزيز قدراتهم في مجال الإدارة المالية.



